دول مريضة بوفرة مواردها الطبيعية هل هي قاعدة لا مفر منها؟
(دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية)

معمر محمد
جامعة مصطفى اسطنبولي _ معسكر

الملخص:
تبين البحث في الاسباب التي أدت فشل دول الغنية من تحقيق التنمية المنشودة، والتي تتمثل في الافتقار للموارد البشرية الخبيرة وعدم الاستقرار السياسي وعدم الامتثال الضريبي وضعف المؤسسات وكثرة الفساد وظهور حالات عدم اليقين، أن الوفرة ليست السبب الحقيقي، وأن دول استطاعت كسر تلك القاعدة (أن الوفرة تؤدي إلى النقمة) والتي تظهر في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل: النرويج، اندونيسيا، بوتسوانا، التشيلي، بفضل قوة مؤسساتها، وتنوع اقتصادها، وبفضل الادارة الواعية وحسن التخطيط.

الكلمات المفتاحية: لعنة الموارد، المرض الهولندي، الدول الريعية.

المقدمة: غالبا ما يُنظَر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نظرة تملؤها الغبطة، فهي تواجه قليلا من القيود المالية، بما يفترض أن يهيئ لها إتباع مسار سريع للتنمية. لكن الواقع ليس كذلك إلى هذا الحد. فالبلدان الزاخرة بالموارد الطبيعية وهي عادة ما تكون النفط أو الغاز أو المعادن تحقق أداء أضعف في المتوسط مقارنة بالبلدان المناظرة غير الغنية بهذه الموارد. هذا ما دفع بالكثير من الباحثين في مرحلة لاحقة إلى اعتبار الموارد تمثل نقمة على الدول الغنية بها شاع معه استخدام تعبير يصف هذه الظاهرة بنقمة الموارد "The Resource cures".

إن مسألة ما إذا كان النفط والموارد الطبيعية الأخرى نعمة أو لعنة كانت موضوع مجموعة كبيرة من التحليلات والكتابات المثيرة للجدل (Sachs and Warner, 1995)، (Sachs and Warner,1999)، (Davis, 1995)، (Stijns, 2005)، (Brunnschweiler and Bulte, 2008)، (Bornhorst, Gupta, and Thornton, 2008)، (Boyce and Herbert Emery, 2011)، (Gylfason and Zoega, 2006)، (Ross, M.L, 2001).[1]

من هنا نود الإجابة على الإشكال التالي **هل وفرة الموارد الطبيعية هي السبب الحقيقي وراء فشل هذه الدول في تحقيق التنمية والنمو وهل تعتبر هذه قاعدة حتمية لا يمكن تجنبها أو الخروج منها ؟**

للإجابة على هذا الإشكال قسمنا هذا العمل إلى قسمين رئيسيين والتي نوردها كأتي:

القسم الاول: أسباب فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق التنمية

إن دراسة اسباب المؤدية للفشل هذه الدول برغم ما تمتلكه من ثروات، تمكننا إعطاء تفاسير يمكن تحليلها وبالتالي محاولة معالجتها أو تجنبها في المستقبل وفي ما يلي أهم الاسباب التي أدت إلى ذلك

الافتقار للموارد البشرية الخبيرة:

يعتبر الافتقار للمورد البشرية من أهم الاسباب المؤدية للضعف الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، فقد أكدت الأبحاث العلمية والدارسات المتخصصة، على أن توفر الموارد الطبيعية في منطقة من المناطق أو إقليم من الأقاليم، أو دولة من الدول، لا يعطيها إمكانية للنمو و التقدم الاقتصادي، إذ لم تمتلك الطاقات البشرية التي تستطيع من خلالها استثمار تلك الموارد و الاستفادة منها وتسخيرها بما يخدم النمو والتنمية الاقتصادية.

حيث أن بعض الدول تكون غنية بمواردها الطبيعية أحيانا ولكنها فقيرة بمواردها البشرية الخبيرة المؤهلة فهذا ما يمكن أن يزيد من معدل الدخل والغنى المادي فيها دون أن ينعكس ذلك، في كثير من الأحيان، على التقدم و النمو الاقتصادي في تلك الدول، هذا ما أكد عليه الباحث الاقتصادي مايكل فيلد حيث قال "**إن المال ليس بالضرورة سببا جيدا للتنمية، فرأس المال تحتاج إليه الدول لبناء الموانئ و الطرق وشبكات الاتصال وبعض البنى التحتية و كذلك المدارس و المستشفيات، ولكن من اجل إقامة صناعة متطورة فإنها تحتاج إلى الاستقرار السياسي وقوة عمل واعية ومنظمة وملتزمة، وسوق قريب نشيط، و العديد من الدول تفتقد لهذه العوامل ".**[2]

سوء إدارة واستغلال الموارد الطبيعية :

ويتمثل سوء إدارة الموارد الطبيعية في الاستخدام الغير سليم، وذلك باستنزاف لتلك الموارد التي تعتبر ارصدة غير متجددة الامر الذي يحد من إحداث تنمية اقتصادية مستدامة. ففي كثير من اشكال التنمية يستنزف الموارد الطبيعية ويخل بوظائف النظم البيئية الأمر الذي يمكن أن يقوض عملية التنمية الاقتصادية، وقد أشارت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى ان الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار عدد متزايد من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للضرر.[3]ويمكن أن يحدث ذلك الاستنزاف بسببين:

الاستنزاف نتيجة الغنى

هو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال حيث تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الموارد الأولية في الدول النامية التي تصدرها لها، حيث أن تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال دفعها إلى الاستحواذ على اكبر قدر من الموارد الأولية وعناصر الطاقة لضمان تفوقها المستقبلي.[4] فعلى سبيل المثال، مابين بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين تضاعف استغلال أساطيل الاتحاد الأوروبي وروسيا وآسيا للموارد السمكية لغرب أفريقيا 6 مرات، ويتم تصدير كمية وافرة من المصيد أو شحنها مباشرة إلى أوروبا، وغالبا ما يكون تعويض الوصول قليلا مقارنة بقيمة الأسماك المسلمة، وتؤثر مثل هذه الاتفاقات سلباً على مخزون الأسماك، حيث تقلل المصيدات الحرفية وتؤثر على الأمن الغذائي ورفاهية مجتمعات غرب أفريقيا الساحلية. ويزعم الصيادون السنغاليون المهاجرون إلى إسبانيا أن سبب تركهم لأوطانهم هو انعدام سبل عيش مصائدهم التقليدية،ففي موريتانيا انخفض عدد من يعملون في الصيد التقليدي للأخطبوط من حوالي 5000 في عام 1996 إلى حوالي 1800 في عام 2001 بسبب عمل السفن الأجنبية (المركز الوطني لأبحاث علم المحيطات والمصائد السمكية2002) .وتقلصت عمالة المصائد السمكية في البلدان النامية، وفي العديد من البلدان الصناعية، على نحو ملحوظ (Turner and others 2004) [5]

الاستنزاف نتيجة الفقر

يواجه عدد كبير من البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية حالات من الفقر المتوطن، وبالفعل يكون أداؤها في كثير من الحالات أضعف من أداء البلدان النامية غير الغنية بالموارد الطبيعية عند تقييمها باستخدام مؤشرات معيارية للفقر وغيرها من المؤشرات الاجتماعية فتدعوها الحاجة إلى إنفاق المزيد في البداية، بما في ذلك على الاحتياجات الفورية مثل لوازم المدارس والمستشفيات، وشبكات الملاريا، وحملات التحصين، ومن ناحية أخرى فحتى يتسنى لهذه البلدان كفالة تحقيق نمو مستمر، يتعين عليها ادخار واستثمار جزء كبير من إيراداتها من الموارد.[6]

فنجد اغلب الدول المنتجة للنفط تصدر النفط بكميات أكثر بكثير مما تحتاج إليه لتمويل الفيض الدافق من الواردات السلعية والخدمية (و التي يتكون الجزء الأكبر منها من السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية المباشرة و الغير مباشرة)، وهي التي تحرص على استرجاع نفقات التنقيب و الاستخراج وغيرها من النفقات الرأسمالية في أسرع وقت ممكن (الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون)[7] وبهدف التنمية، فهذه البلدان مجبرة على استغلال مواردها الطبيعية لتوليد عائدات وتسديد ديونها الضخمة.[8] و يؤدي هذا إلى تدهور بيئي لحدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لكل من الارض والماء والهواء. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين تدهور ما يقرب 11 % من الاراضي المكسوة بغطاء نباتي عبر العالم إلى حد أتلف وظائفها البيولوجية الأصلية، وقد أصبح إصلاح هذه الاراضي باهض التكلفة أو ربما مستحيلا في بعض الحالات.[9]و يكون التأثير الكبير على الدول التي تعتمد بشكل كبير على موارد الارض، شكل رقم (01). وحيث تكون هذه الموارد في خطر تكون الارزاق في خطر .

شكل رقم (01): تركيبة رأس المال الطبيعي (باستثناء الدول الرئيسية المصدرة للنفط).

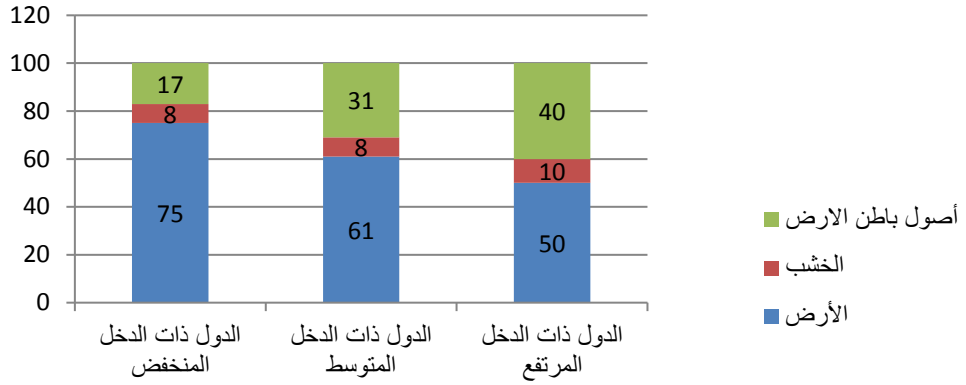

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أين تكمن ثروة الأمم " قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، البنك الدولي، الطبعة الأولى،2008، ص49.

انخفاض النمو الاقتصادي

وفي هذا المجال تعد دراسة التي أجراها عالما الاقتصاد (J.D Sachs & A.M Warner, 1995) واحدة من اكثر الدراسات شمولاً والتي كانت بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي" وقد توصلا إلى أن الاقتصادات التي تمثل صادرات الموارد الطبيعية هي نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي التي تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادية منخفضة للمدة من (1971-1989). [10]حيث يتولد الوقوع في هذه الظاهرة مجموعة من الأثار والتي كانت سببا في مرض هذه الدول بمواردها وهي تتمثل فيما يلي:

عدم الاستقرار السياسي

إن الاستخدام المتزايد الغير مخطط للموارد الطبيعية اثر كبير على النمو السريع للدول، ولكن نتيجة هذا الاستخدام غير مخطط، وصلت الموارد الطبيعية إلى مرحلة تناقص الغلة و نتيجة لذلك ظهرت أثار سياسية تتمثل في الصراع المستقبلي المتوقع بين الدول على استحواذ الموارد الطبيعية.[11] فهي أداة لغنى ورفاهية للدول التي تملكها إلا أنها كانت ذاته مصدراً للشقاء والعناء باعتبارها محلا لأطماع الدول الاستعمارية التي تكالبت من أجل السيطرة عليها واستغلالها لعهود طويلة اتسمت باستغلال تلك الثروات الطبيعية واستنزافها.[12]فكثيراً ما يُنظر للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز على أنهما أداتان من أدوات الصراع .ويرجع السبب في ذلك إلى أنه غالباً ما ينظر الأفراد والجماعات العرقية والحكومات إلى السيطرة عليها على أنها لعبة محصلتها صفر، فهم يتنافسون فيما بينهم على الملكية، لكن يمكن أن تمتد المنافسة بسهولة لتتحول إلى صراع.[13]

هناك دلائل كثيرة على أن الموارد الطبيعية تزيد من فرص حدوث الحروب الأهلية، وفي دراسة أجرها كولبير و هوفلر (Collier & Hoeffer ،2004) توصلا إلى أن دولة لا تملك موارد طبيعية هناك فرصة 0.5 % لأن تتعرض إلى حروب أهلية، بينما دول يشكل إنتاج الموارد الطبيعية 25% من إنتاجها المحلي الإجمالي هناك احتمالية 23% لان تتعرض لصراعات أهلية بسبب الإغراء الكبير الذي تجده هذه البلدان للسيطرة على تلك الموارد.[14]و تظهر بحوث اخرى أن البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية يزداد احتمال تعرضها لحرب أهلية 10 مرات عن البلدان الأخرى[15].

فقد ساعدت الموارد الطبيعية، بما في ذلك الألماس وأشجار الخشب، في اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا وسيراليون أثناء فترة التسعينيات. وكان يتم تهريب الألماس من سيراليون إلى ليبيريا ومنها إلى السوق العالمي. وفي منتصف التسعينيات، تراوحت صادرات ليبيريا الرسمية من الألماس بين 300 مليون إلى 450 مليون دولار أمريكي سنوياً. وقد أطلق على هذه الألماسات **" ألماسات الدم "**حيث ساعدت تجارتها في تمويل جماعات المتمردين والحروب المتواصلة. وبنهاية الحرب في عام 2002 كان هناك أكثر من 50000 قتيل و

20000مشوه، ونزح ثلاثة أرباع السكان في سيراليون وحدها[16] وبلغت ديون ليبريا غير المسددة في مجموعها 4.7 مليار دولار في نهاية يونيو 2007. وتأثير مدمر على اقتصاد البلاد، حيث خفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو 40% عن مستواه السابق. ويعيش حوالي 64% من السكان البالغ عددهم 3.8 مليون نسمة تحت خط الفقر القومي، بينما يعيش 48% منهم في فقر مدقع.[17]

الاعتماد على الكلي الدولة

يعتبر الموظفون العملين في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وظائفهم حقوق مكتسبة و ليست مرتبطة بالضرورة بكفاءة أدائهم أو الجهد الذي يبذلونه و أن أجرهم حصتهم من الريع، لذا تنتشر البطالة المقنعة في القطاع الحكومي بشكل كبير وأصبحت أفضل العقول و القدرات و الكفاءات همها الأول الحصول على وظيفة حكومية (Beblawi.H.1987).وتجد أفراد المجتمع في هذه الدول يعتمد على الإنفاق الحكومي بنفس الصورة التي تعتمد فيها الحكومة على الريع الذي تحصل عليه من الخارج (Yates.1996). [18]

في السابق كان الاقتصاد يعتمد على اللؤلؤ والتجارة وكان هناك عمل منتج للجميع أما اليوم فالحكومة هي صاحب العمل الأكبر ولا يوجد عمل فعلي لكل الموظفين بالقطاع العام فأحيانا يكون الحضور للعمل الحكومي لمجرد الحضور بدون إنتاجية (لتجنب عواقب التغيب عن العمل) وأحيانا أخرى بدون أي حضور يذكر للعمل . أي أن الإنتاجية العامة للمجتمع محدودة باستخراج وبيع النفط حتى إن عمل القطاعات الأخرى مدعوم بصرف الدولة على الرواتب الحكومية وعلى المشتريات والخدمات من القطاع الخاص .ويستنتج أن القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير أيضا على إيرادات النفط كما تشير عدة تقارير منها تقارير البنك الدولي.[19]

تمويل مشاريع غير مجدية

في كثير من الأحيان تكون المشاريع متدنية الكفاءة و محدودة الجدوى إلا أنها، وفي ظل العقلية الريعية، تظل قائمة رغم تميزها بعدم الكفاءة و الهدر، نتيجة تدفق الريع بكميات هائلة.ينتج عن هذا استبدال السلع المحلية بالسلع الأجنبية الناتجة عن تراكم احتياطات النقد الأجنبي بسبب التدفق الكبير للريع، و ضعف القدرة التنافسية، لذا نجد في أحيان كثيرة دول كانت مصدرة للسلع الزراعية أصبحت بعد ارتفاع صادرتها مستوردة لها (Yates.1996)[20]. إن توافر العائدات النفطية بكميات كبيرة يعطي هذه المجتمعات شعور مصطنع بالأمان و الاسترخاء خلال الأمد المتوسط، إذ تمنح العائدات النفطية هذه المجتمعات فترة سماح يمكن أن يتم من خلالها تنفيذ جانب كبير من المهام المعقدة للتنمية الاقتصادية بوسائل ميسرة، إلا أن هذا الأمان بعينه هو الذي يؤثر تأثيرا بالغا على نمط التفضيلات الزمنية لمصلحة الحاضر ويؤدي إلى تقصير الأفق الزمني للمخططين وصانعي السياسة في الدول الريعية .[21]

عدم الامتثال الضريبي

في هذه الدول نجد أوجه التفاوت في المعلومات الخاصة بالتكاليف وإيرادات الشركات المستغلة للموارد، حيث أن غالب هذه الشركات ليست محلية، إضافة لعدم القدرة على تحديد التكاليف (البيئية والاجتماعية والسياسية)، الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد بدقة وحساب الالتزامات الضريبية، لهذا العديد من البلدان ضرائب على الإيرادات دون أن يأخذ في حسبانه جميع التكاليف أو على الأقل جزء منها (**Mintz and Chen, 2012.**)[22] وتوجد أمارات قوية على أن إيرادات النفط تحل محل الضرائب المحلية، ويصدق ذلك أحيانا طبقا لبعض الدلائل على الإيرادات غير النفطية .وخلص (Bornhorst et al, 2009) إلى أن زيادة في المحروقات تبلغ دولارا واحدا تحل محل زهاء % 20 من الإيرادات الضريبية من مصادر غير المحروقات[23].وهاهي الكونغو الديمقراطية، التي تعتبر على نطاق واسع واحدةً من أغنى بلدان العالم بالرواسب المعدنية، تتصدر أيضا بانتظام عددا من قوائم بأفقر بلدان العالم. ففي كل عام، يخسر هذا البلد مليارات الدولارات من إيرادات الضرائب مع قيام الأثرياء من الأفراد والشركات متعددة الجنسيات باستغلال ضعف التشريعات الضريبية وضعف إنفاذها لتوجيه الأرباح إلى الخارج، بما في ذلك إلى المراكز المالية الأجنبية .وتحدث حالة مشابهة بصورة متكررة في كثير من بلدان إفريقيا وأجزاء أخرى من العالم.[24]وينتج التعامل مع قطاعات " يصعب فرض ضرائب عليها " (Schneider, Buehn, and Montenegro, 2010).[25]وهذه مشكلة خطيرة لكثير من البلدان النامية، لا سيما الغنية بالموارد الطبيعية .وعلى سبيل المثال، تقدر حكومة زامبيا أنها تخسر ملياري دولار سنويا 15% من إجمالي الناتج المحلي بسبب التهرب الضريبي للشركات التي تقوم بتشغيل مناجم النحاس داخل البلد.[26]

تقلبات الاسعار

أي أن هذه الدول نتيجة تقلبات الاسعار فهي معرضة للإصابة بما يسما بالمرض الهولندي،الناتج عن معدلات متزايدة من البطالة وارتفاع سعر الصرف الحقيقي لعملة المحلية، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض سعر الواردات الشيء الذي أدى إلى تلاشي وتدهور النشاط الإنتاجي الصناعي في هولندا وهذا ما عرف بظاهرة اللاتصنيع.[27]ومع إنخفاض الاسعار تكون هناك خسائر كبير لهذه الدول نظراً لعتماد الشديد عليها الشكل رقم (02).

الشكل البياني رقم(02): الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط، 2015

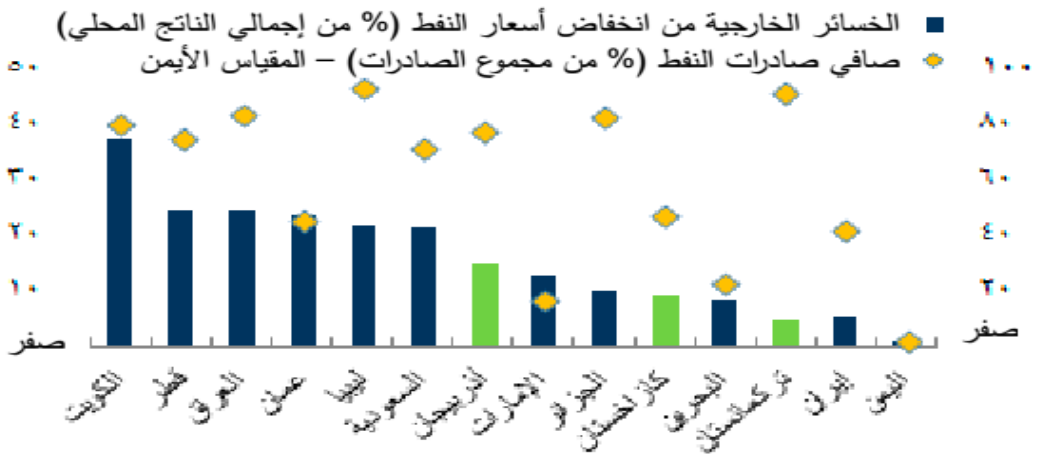

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، مايو 2014، مستخرج من https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.pdf ، تريخ الاطلاع (2016/05/07)، ص09.

وليس الصناعي فقط بل انهيار وزن قطاع السلع القابلة للاتجار (الزراعة والصناعة)، الذي يعتبر مصدر النمو على المدى الطويل (Sid Ahmed, 2000).[28] كما يمكن أن يكون له آثار سلبية على التنمية على المدى الطويل من خلال تقليل حجم النسبي للصادرات التصنيع والإنتاج (Gylfason, Herbertsson, and Zoega 1999; Sachs and Warner 2001).[29] يعني أن انتعاش قطاع الموارد يخنق النمو في الأجزاء الأخرى من الاقتصاد[30]. ولا يؤدي هذا التطور إلى انكماش قطاعات الاقتصاد الأخرى فقط إنما تراجع قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.[31]حيث أن ارتفعت قيمة العملة المحلية في هولندا، جعل السلع الهولندية المنتجة غالية الثمن، في حين أصبحت السلع المستوردة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات الهولندية في الأسواق العالمية وبالتالي انعكس سلبا على القطاع الخارجي، الأمر الذي حذر الاقتصاديون من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية لأنه يخلق (أوطانا غنية ومواطنين فقراء)، وهذا هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي.[32]

ويمكن العثور على أدلة تدعم فكرة المرض الهولندي أن ثروة الموارد يخفض النشاط التجارية الأخرى في مجموعة متنوعة من المصادر: تقر الأدلة أن الصادرات غير الموارد انخفضت بنسبة 35-70 في المئة في استجابة لمكاسب الموارد، وذلك باستخدام بيانات عن 137 بلدا في الفترة (1975-2007)، (Harding and Venables ،2010) . و أن المكاسب النفط كانت مقترنة بانخفاض نسبته 3.4 في المائة في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية. (Kareem Ismail ،2010) وتميل القطاعات في هذه البلدان لتكون أصغر القطاعات (Brahmbhatt, Canuto and Vostroknutova ،2010).[33]

الفساد وضعف المؤسسات (أهم الاسباب)

أن النقود التي تأتي بسهولة من قطاع الموارد الطبيعية تنشئ تحديات في مجال الحوكمة ويمكن أن تسهم في ضعف المؤسسات، ومخاطر نشوب صراعات وتهيئة مناخ استثماري معاكس .[34] و لهذا نجد آن البعض يعتبر أن الريع الناتج عن المصادر الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى قصر النظر لدى أصحاب القرار، كما انه يؤدي إلى الوفرة غير العقلانية التي تؤدي إلى إنتاج عقلية الإثراء السريع، كما يمكن أن يكون الريع أداة للتمسك بالسلطة، تسمح للحكام بالتمسك بالمناصب السياسية.[35]

وتذكر دراسة (Morales and Sachs, 1990) أن عملية صنع القرارات الاقتصادية افتقرت إلى العقلانية بصورة شبه تامة أثناء حملة الاستثمارات العامة في بوليفيا .وتشير الدراسة

إلى أن شيوع حالة عامة من التفاؤل المفرط في الافتراضات والتقديرات بشأن المنافع، وعدم جدية تحليل التكاليف والمنافع، وشيوع استخدام أهداف غير اقتصادية مثل المكانة أو الأمن القومي لتبرير الاستثمارات .

فعندما توجد على المائدة نقود كثيرة، تكون سياسة الاستثمار الحكومي معرضة بشكل خاص لخطر اصطيادها من قبل جماعات المصالح .والجماعات صاحبة النفوذ شركات التشييد، والخبراء الاستشاريون، وتقريبا أي أصحاب مصالح تجارية مرتبطة بالاستثمارات هي الجماعات التي تستفيد من مجرد تنفيذ الاستثمارات بغض النظر عن قيمتها الاجتماعية. ويمارس أصحاب المصالح السياسية والإقليمية ضغوطا مكثفة لتبرير استثماراتهم المفضلة .وتظهر ثقافة دعوية تشوه التحليل الموضوعي والعملية العقلانية لصنع القرار. [36]واعتبر الفساد من أهم الأسباب تحول وفرة الموارد إلى نقمة.[37]إذ أن الرشوة، تبذير المسئولين، استبداد الأنظمة اعتبرت كخصائص لهذه الدول و هي عناصر مفسرة للأداء السيئ في مجال التنمية و النمو بالنسبة لبعض الدول، فالأداء السيئ للدولة هو نتيجة لسلوك خاص من طرف مختلف المتعاملين، الحكوميين و غيرهم و المتمثلة في التنقل عبر دورة الريع الحكومية بطريقة تسمح بالاستحواذ على جزء معتبر من الإيرادات (Rent Seeking Behavior)عن طريق اللجوء إلى وسائل غير إنتاجية و فاسدة هذا من جهة.[38]

من جهة اخرى، إن البلدان التي تعاني من ضعف مؤسساتها لا يتوفر لديها السبل لتحويل رأسمالها الطبيعي إلى ثروة، وذلك أمر صحيح خاصة في البلدان المنخفضة الدخل التي تملك أصولا من المعادن المختلفة (جلين ماري لانج،2011)[39].و هو احدى التفسيرات الرئيسية لبطء نمو الاقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد الطبيعية، فيمكن أن تعني أي شيء، بدءا بعدم كفاية وضوح القوانين أو إنفاذها وانتهاء بتراخي الإدارة وضعف الضمانات الوقائية لمنع الفساد أو ضعف السياسات الاقتصادية .ومن ثم تكون مشورة السياسات عامة بدرجة مفرطة .ورغم أن كثيرين ممن يذكرون ضعف المؤسسات يقصدون عدم كفاية الضمانات الوقائية لمنع الفساد، فإن الاستيلاء مباشرة على ثروة الموارد الطبيعية لا يمكن أن يفسر وحده النمو السالب في النشاط الاقتصادي المشاهد في بعض الاقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد[40].

وتوجد عدة تفسيرات للأسباب التي يمكن لأجلها أن تكون لاستغلال الموارد الطبيعية آثارٌ سلبية على الاقتصاد دراسة Frankel (2012)وأحد هذه التفسيرات هو فساد النخب السياسية ونخب الإدارة العامة .ونظرا لأن الإيرادات المشتقة من الموارد الطبيعية تتدفق في حالات كثيرة بصورة مباشرة من خلال خزائن الحكومة، فربما تكون هذه النخب قادرة على استغلال ضعف نظام الضوابط والتوازنات لاختلاس تلك الثروات لأنفسها وتوجيهها إلى الخارج.

ويمكن أن يتخذ هروب رأس المال، المعرَّف هنا بصورة عامة باعتباره تدفق النقود أو الأوراق المالية إلى خارج بلد ما، أشكالا عدة .ولسبب وجيه، لقي أحد هذه الأشكال اهتماما كبيرا في الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع السياسة :وهو التدفقات المالية الخارجة غير المشروعة .وحسب تقديرات منظمة النزاهة المالية العالمية، وهي منظمة للبحوث والدعوة تعمل على تقييد تلك التدفقات، بلغت هذه التدفقات الخارجة من البلدان النامية 5.9 تريليون دولار بين عامي 2001 و 2010. [41]إذن أن احد اهم الاسباب فشل تلك الدول هي افتقارها لأنواع المؤسسات اللازمة لإدارة ثرواتها من الموارد الطبيعية على نحو يتسم بالفعالية، فأداء هذه البلدان لم يكن مرضيا في السابق . فالكثير من مواطني هذه البلدان يعيشون في فقر مستمر وتكاد أن تكون فرص حدوث أي تحسن كبير في مستويات المعيشة منعدمة .ومن الأمثلة الحية على ذلك معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة في أنغولا. برغم من أنها ثاني أكبر منتجي النفط في إفريقيا جنوب الصحراء، وأحد أغنى بلدان القارة. ولكن نسبة الوفاة بين الأطفال دون عمر الخامسة هناك أعلى من معظم بلدان العالم[42].

تصنف نيجيريا ضمن قائمة الدول النفطية الرئيسية، يرى الكثير من المتابعين للشأن النيجيري إن جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد منذ الاستقلال لم تستثن من تهمة الفساد الذي كان المسبب للإطاحة بهذه الحكومات. فقد تم تحويل عائدات البترول إلى حساباتهم الخاصة في الوقت الذي دعا المواطنين إلى التقشف الاقتصادي. ففي عام 1999 قامت سويسرا بتجميد الحسابات المصرفية والمقدرة ب(550) مليون دولار المرتبطة بالرئيس "ساني اباشا" وأسرته اثر طلب تقدمت به الحكومة النيجيرية. والتي تعد أكبر دولة نفطية في القارة الإفريقية، وخامس دولة مصدرة للنفط في العالم وعلى الرغم من الارتفاع

الكبير في الأسعار النفط خلال الأعوام السابقة، فإن وضعها الاقتصادي ما يزال مترديا، وأزمتها الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم مستمر، فنسبة النمو التي حققها الاقتصاد النيجيري خلال العام 2000 لم تتجاوز 3%، فيما تتزايد معدلات الفقر والبطالة وتتواصل أعمال العنف والاحتياجات في انحاء متفرقة من البلاد ومن أسباب ضعف النمو الاقتصادي، رغم زيادة العائدات النفطية، وكذلك عدم ظهور أي انعكاسات للنمو المتحقق، سواء على مستوى معيشة السكان أو التخفيف من الأزمات تعود إلى أسباب جوهرية تتخلص في أن القسم الأكبر من العائدات المالية يذهب بعيداً عن خطط التنمية الاقتصادية والتصدي للمشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

إذ تشكل عائدات النفط 90% من إيرادات البلاد التصديرية، أما بالنسبة لصرف العائدات المالية، فبنسبة للعائدات الحكومية فتدفع منها 13% لسكان مناطق إنتاج النفط الذين كانوا من أفقر البشر في نيجيريا، و44% وهي تذهب في معظمها إلى مصارف لا علاقة لها بالتنمية. فالديون تأكل العائدات وكذلك تستنزف الديون وخدماتها السنوية قسماً كبيراً من العائدات المالية النفطية، حيث تشير التقديرات إلى حجم الديون الخارجية بلغ مع نهاية العام 2001 نحو 31 مليار دولار. وتعد نيجيريا من الدول الأكبر في نسب الفساد عالمياً على الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية عامة تشمل الدول الغنية والفقيرة، فقد تقدمت نيجيريا في مجال الفساد لتعد الدولة الأبرز بين 91 دولة تعاني من الفساد في العالم، وقد صنفت منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية ،نيجيريا في المرتبة الثانية بعد بنجلاديش كأكثر دول العالم فساداً في عام 2000.[43]

شكل رقم (03): مجموع الدعم في 2011 سنة: 212 مليار دولار(7,2% من اجمالي النتج المحلي)

المصدر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ارتفاع الدعم

في كثير من البلدان المصدرة للنفط، يُنظَر إلى المستوى المنخفض لأسعار الطاقة باعتبار انعكاسا لانخفاض تكلفة الاستخراج، الأمر الذي لا يعتبر من قبيل التكلفة على الميزانية، وفي بعض البلدان، يوجد شعور متأصل باستحقاق الدعم كما تعتبر أسعار الطاقة المنخفضة حقا للمواطنين وعنصرا أساسيا من عناصر الشرعية التي تمثل بديلا للمشاركة السياسية[44]. فزيادة دعم الوقود أو أجور موظفي في القطاع العام من الأسباب التي ترفع من عجز المالية العامة، وكذلك تضعف الاستثمار والنمو، وتتكرر هذه الحلقة في عديد من الدول[45] وللدعم على سبيل المثال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكلفة بالغة الارتفاع وهذا عبء يصعب تحمله. فهو يستحوذ على النصيب الأكبر في الإنفاق، فقد كانت، تكلفة دعم الطاقة قبل خصم الضريبة 236.5 مليار دولار في عام 2011 أي ما يعادل 48% من الدعم العالمي ووصلت هذه التكلفة إلى 204 مليار دولار في البلدان المصدرة للنفط و 33 مليار دولار في البلدان المستوردة للنفط. شكل رقم (03).

وغالبا ما يفتقر الدعم إلى الفعالية وينحاز لغير الفقراء، والدعم المعمم للأسعار (وهو أكثر أشكال الدعم شيوعا في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) لا يستهدف الفئات المستحقة ولا هو

مردود التكلفة كأداة للحماية الاجتماعية، فبالرغم من انه قد يصل إلى الفقراء إلى حد ما، فإن أكثر المستفيدين منه هم الأغنياء الذين يستهلكون قدرا أكبر من السلع المدعمة، وخاصة منتجات الطاقة .ففي مصر على سبيل المثال، حصلت الشريحة التي تمثل أفقر 40% من السكان على3% فقط من دعم البنزين في عام 2008.[46]

القسم الثاني: دول استطاعت كسر قاعدة الوفرة تؤدي إلى نقمة

هناك اتجاه متفائل حول أثار وفرة الموارد (بما فيها المحروقات) إذ يرى بعض الباحثين أن هناك بعض الدول استطاعت أن تدير بطريقة سليمة و جيدة مداخلها الناتجة عن استغلال المحروقات، و الاستفادة منها رغم خصائص هذه الموارد كتذبذب أسعارها، هذه الحالات الناجحة أطلق عليها Succes) (Stories، استطاعت إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى، دفعت الباحثين إلى وضع بعض التبريرات النظرية بإمكانية أن يتحول المورد إلى نعمة و ليس بالضرورة أن يكون نقمة، و من مميزات هذه التجارب الناجحة وجود مؤسسات داعمة و ذات نوعية جيدة و قوية، ومن هذه التجارب الناجحة (النرويج، اندونيسيا، بوتسوانا[47]، شيلي[48] ، وولاية ألاسكا الامريكية).

وتشير تجارب البلدان الناجحة إلى أن إدارة ثروات الموارد الطبيعية تتطلب الالتزام بثلاثة مبادئ مرتبطة ببعضها البعض، وهي شفافية المالية العامة، ووضع قواعد يستند إليها تطبيق سياسة المالية العامة، ومؤسسات قوية في مجال الإدارة المالية العامة .فعلى سبيل المثال، نجد في النرويج وألاسكا نموذجا للشفافية في طريقة جمع إيرادات الموارد الطبيعية واستخدامها في الموازنة .وتساعد هذه الشفافية الناس على فهم واستخدام ثروات الموارد الطبيعية وتضمن مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم .وفي شيلي، تحمي قواعد المالية العامة ثروات الموارد الطبيعية من تأثير أي تغيرات قد تنشأ نتيجة الضغوط السياسية، كما تستطيع مؤسساتها القوية إدارة الاستثمارات العامة .ويساعد ذلك في تحويل ثروة الموارد الطبيعية إلى أصول منتجة، بما في ذلك البنية التحتية ورأس المال البشري[49]. إذن اللعنة ليست قانونا لا جدال فيه أو لا مفر منه، وإنما هي مسألة درجة (Andrew Warner ،2015).[50]وهذه مجموعة من العوامل ساعدت تلك الدول على كسر تلك القاعدة بأن وفرة الموارد تؤدي بضرورة إلى نقمة :

وجود مؤسسات داعمة وقوية:

أنه في البلدان المنخفضة الدخل، حيث يمثل رأس المال الطبيعي ما بين 30 و50 في المائة في المتوسط، تقوم التنمية على استغلال رأس المال الطبيعي لتحقيق النمو، فحين يتوفر لبلد ما مؤسسات قوية تضمن سيادة القانون ومحاسبة الحكومة وتساعد على السيطرة على الفساد، تأتي الاستثمارات بعد ذلك وتتزايد (World Bank, 2011). فأي بلد يحتاج إلى مؤسسات قوية يُعتمد عليها لتتبع وتحديد كيفية استخدام أصوله على المدى البعيد(كيرك هاميلتون، **2011)**[51].فالعناصر المكونة لكثير من الاستراتيجيات البلدان يمكن أن تفيد في حالات بلدان أخرى. ولاشك أن الحوكمة السليمة التي تستند إلى مؤسسات قوية وشفافة كانت هي القاسم المشترك الأكبر بين الأمثلة الناجحة. ويلاحظ أن هذه القضايا التي تختص بها الموارد الطبيعية ترتبط في الأساس بضرورة وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة واضحة المسار لتمكين البلدان من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية.[52]ولا شك لسوق النفط مخاطر إيجابية وسلبية على حد سواء، تقتضي وجود مؤسسات قوية للموازنة والمالية. وبينما تم إحراز تقدم كبير في هذا المجال، فإن تقليص الصلة بين الإنفاق من المالية العامة ودورة أسعار النفط سوف يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادية.[53]

الإدارة الواعية و حسن التخطيط:

أصبحت بوتسوانا نموذجا يُضرب به المثل لإدارتها الحريصة الواعية لمواردها الطبيعية، فخلال العقدين الماضيين شهد اقتصاد هذا البلد نموا بمعدل 7.8 % تقريبا في المتوسط، وهو أعلى المعدلات في المنطقة، وبين عامي 1995 و2005، زاد نصيب الفرد من الثروة بنسبة مذهلة بلغت 35 %. وأصبحت بوتسوانا، التي تقع في الجنوب الأفريقي، دراسة حالة رئيسية في تقرير جديد للبنك الدولي يهدف إلى معرفة كيف تسنى لبوتسوانا أن تحقق ذلك، ولماذا أصبحت منارة تهتدي بها أفريقيا في استغلال "رأس المال الطبيعي" في التنمية. ويفيد "تقرير تغيّر ثروات الأمم" – الذي تم تدشينه في أواخر يناير/كانون الثاني 2011 - بوجود صلة واضحة بين الإدارة الحريصة الواعية لرأس المال الطبيعي، بما في ذلك الغابات والمناطق المحمية والمعادن والطاقة والأرض الزراعية، وبين زيادة مستويات الثروة والرفاهة الاقتصادية.

إن نجاح بوتسوانا راجع إلى هذا المزيج من الإدارة الواعية للموارد الطبيعية والحوكمة القوية والمحاسبة، وإلى جانب ما

حظيت به بوتسوانا من تقدير من منظمة الشفافية الدولية لاحتلالها أفضل ترتيب في أفريقيا على مؤشر تصور الفساد، فإن هذا البلد أظهر التزامه منذ سنوات طويلة بأن يضمن إعادة استثمار الدخل الناجم عن قطاع التعدين في مشاريع التنمية وبخاصة في التعليم والصحة. ومنذ التسعينات، بدأت الحكومة تطبيق مؤشر الموازنة المستدامة الذي يتابع حجم الإيرادات التي تُحوّل من أنشطة التعدين إلى الموازنة الحكومية، ويثبت برنامج المحاسبة البيئية أن عائدات التعدين تفيد بالفعل خطط التنمية الطويلة الأجل في بوتسوانا. ونتيجة لكل ذلك، شهد أفراد الشعب في بوتسوانا تحسنا مطردا في دخولهم وزادت قدرتهم على الحصول على الخدمات الاجتماعية الرئيسية، وتمكنت بوتسوانا من تحقيق هذه الإنجازات في حين شهد الكثير من جيرانها من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تراجعا في معدلات النمو ونصيب الفرد من الثروة في الفترة ذاتها أنظر جدول رقم (01) .[54]

جدول رقم (01): إجمالي الثروة: الدول العشر الأفقر، 2000

الدول (الترتيب التنازلي لنصيب الفرد من الثروة)	نصيب الفرد من الثروة (دولار)	رأس المال الطبيعي (%)	رأس المال المنتج (%)	رأس المال غير ملموس (%)
مدغشقر	5,020	33	8	59
تشاد	4,458	42	6	52
موزمبيق	4,232	25	11	64
غنيا - بيسو	3,974	47	14	39
نيبال	3,802	32	16	52
النيجر	3,695	53	8	39
جمهورية الكونغو	3,516	265	180	-346
بوروندي	2,859	42	07	50
نيجريا	2,748	147	24	-71
إثيوبيا	1,965	41	9	50

المصدر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، مرجع سابق، ص49.

[1]بسام فتوح، لورا الكتيري، النفط العربي في السياق العالمي والمحلي، ص25.

[2] هيثم هاشم ناعس، جغرافيا الموارد، منشورات جامعة دمشق،الجزء الثاني، 2014، ص 10.

[3] ظبية فاروق، إحسان عباس جاسم، الشفاء البيئي والاستدامة البيئية، مجلة كلية التربية/ واسط، العدد الثالث عشر، 2013، ص 262.

[4] عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي 03، التنمية المستدامة و الكفاءة المستخدمة لموارد المتاحة، افريل 2008، ص 07.

[5] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، توقعات البيئة العالمية، GEO4، أكتوبر 2007، ص ص 146- 147.

[6] كريس غيريغات وسوزان يانغ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، نعمة اكبر من اللازم، سبتمبر 2013 .ص ص 9-10.

[7] عبد الفضيل محمود. "مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية." مجلة النفط والتعاون العربي الكويت مج 5، ع 3، 1979، ص ص 46-47.

[8] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق، ص 11.

[9]ظبية فاروق، إحسان عباس جاسم، الشفاء البيئي والاستدامة البيئية، مجلة كلية التربية/ واسط، ع 13، 2013، ص 268.

[10] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، 2015، ص45

[11] متولي، طلعت عبد العظيم. "البعد الضريبي للمحاسبة عن الموارد الطبيعية والبيئية: فعالية الحوافز الضريبية في مكافحة تلوث البيئة." مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا، مصر، ع 1، 2001، ص 3.

[12]عثمان سلمان غيلان، نجيب خلف أحمد، مبدأ سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية الباطنية، مجلة الحقوق،مج 8، ع 13، 2005، ص 299.

[13]سليم علي، دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم2 ، جويلية 2010، ص 01.

[14]عبد الرحمن محمد السلطان، نقمة الموارد: معوق التنمية في البلدان الغنية بالموارد، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية مصر، ع 4،2011، ص 379- 380.

[15] CAROLINE ANSTEY ،Échos du Conseil de sécurité des Nations Unies sur la fragilité et les ressources naturelles ،Fonds monétaire international (FMI) ،SOUMIS LE MERCREDI, 03/07/2013

[16] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق، ص 51.

[35] زايري بالقاسم ، مرجع سابق، ص 11.

[36]أندرو وارنر"الانتعاش المستعصي"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص25.

[37] عبد الرحمن محمد السلطان، مرجع سابق، ص 379.

[38] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق، ص 14.

[39]http://go.worldbank.org/4Q511KNNP0، ثروات الأمم تشمل الموارد الطبيعية والحكم الرشيد والمهارات الإنسانية، نشر في 28 يناير/كانون الثاني، 2011 ، تاريخ الاطلاع عليه 15.10.2015

[40] أندرو وارنر،مرجع سابق، ص 24.

[41]رابح أرزقي وغريغوار روتا-غرازيوسي وليما سينبيت مرجع سابق، ص 26.

[42]سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا-أوبييرغو وإنريكي فلوريس" تقاسم الثروة"، المعركة من اجل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدول، ديسمبر 2014، العدد 51، رقم04، ص 52.

[43]هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا:دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مركز دراسات دولية، العدد السادس والأربعون، جامعة بغداد، ص ص 104- 106.

[44]كارلو سدرالفيتش، ورندا صعب، ويونس زهار، وجورجيا ألبرتين، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، يوليو 2014، ص 1.

[45] LILI MOTTTAGHI, La région peut-elle inverser la spirale de la faible croissance et l'instabilité politique ? , world bank , SOUMIS LE MARDI, 11/02/2014

[46] كارلو سدرالفيتش، ورندا صعب، ويونس زهار، وجورجيا ألبرتين، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، يوليو 2014، ص 1-2 .

[47] زايري بالقاسم، مرجع سابق ، ص 9-13

[48] أندرو وارنر، مرجع سابق،ص 24.

[49]سانجيف غوبتا، مرجع سابق ص52.

[50] WARNER, Mr Andrew M. Natural Resource Booms in the Modern Era. International Monetary Fund, 2015.p6

[51] ثروات الأمم تشمل الموارد الطبيعية والحكم الرشيد والمهارات الإنسانية، http://go.worldbank.org/4Q511KNNP0 نشر في 28 يناير/كانون الثاني، 2011 ، تاريخ الاطلاع عليه 2015/10/15.

[52]ليزلي ليبشيتز، بين هبة الحاضر ووعد المستقبل: سياسات أفضل لإدارة الموارد الطبيعية،صندوق النقد الدولي، مدونة الصندوق الإلكترونية، (http://blog-imfdirect.imf.org)، 15 ديسمبر 2010، ص02

[53]الفريد كامر، ديفيد مارستون، التقرير القطري رقم 12/271، المملكة العربية السعودية مشاورات المادة الرابعة لعام 2012، صندوق نقد الدولي، سبتمبر 2012، ص24

[54]http://go.worldbank.org/4Q511KNNP0، مرجع سابق.

[17] نشرة صندوق النقد الدولي، الجهود متعددة الأطراف: الصندوق يقرر مساندة ليبريا بمنحها تخفيفا للديون وتمويلا جديدا، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، مارس2008، ص ص 01-02.

[18] عبد الرحمن محمد السلطان، مرجع سابق، ص 374.

[19]محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سنيار كابيتال (senyarcapital)، يوليو 2012، ص 09.

[20] عبد الرحمن محمد السلطان، مرجع سابق، ص 375.

[21] عبد الفضيل محمود،مرجع سابق، ص 40.

[22] United Nations Conference on Trade and Development , Natural resources sector: Review and identification of opportunities for commodity based trade and development , Sixth session ,Geneva, 9–10 April 2014 , Item 4 of the provisional agenda.. pp 6-7

[23]تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011، ص 22.

[24]رابح أرزقي وغريغوار روتا-غرازيوسي وليما سينبيت " مخاطر هروب راس المال" أثمن موارد الأرض بين أيدينا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، ع 50، الرقم 3، ص 27.

[25]تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، مرجع سابق، ص10.

[26]رابح أرزقي وغريغوار روتا-غرازيوسي وليما سينبيت " مرجع سابق، ص 27.

[27]بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الخامس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2014، ص300.

[28]زايري بالقاسم، المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي:بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري ، المؤتمر الدولي، تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة سطيف، ص07-08.

[29] LEDERMAN, Daniel et MALONEY, William F. Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. Natural resources: Neither curse nor destiny, 2007, p. 1

[30]جيفري هيدن، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص01.

[31]دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، الطبعة السادسة، الطبعة العربية، 2009، ص233

[32]مايح شبيب ألشمري، مرجع سابق، ص06.

[33] WARNER, Mr Andrew M. Natural Resource Booms in the Modern Era. International Monetary Fund, 2015.p6.

[34] كريس غيريغات وسوزان يانغ ، مرجع سابق، ص 9.